

عوامل إقبال الأفراد على جريمة تزوير النقود (دراسة تحليلية)

بن رامي مصطفى

قسم علم الاجتماع

جامعة الجزائر 2

ملخص:

ينطوي موضوع دراسة جرائم تزوير النقود على أهمية علمية خاصة تستقي قوتها من طبيعة العلاقات والصلات الاجتماعية الوثيقة التي تبنيها العصابات الإجرامية لتحقيق مجموعة من الأهداف من أهمها إحداث خلل في النظام الأمني الاقتصادي، ثم بعد ذلك إحداث اضطرابات عميقة في أسواق تداول عملة الأوراق النقدية، ثم بعد ذلك العمل على خلق فجوات جديدة من أجل إتاحة الفرصة أمام مخططات تبييض الأموال لذا فقد خصصنا جهدنا الدراسي من أجل توظيف قدراتنا المعرفية والسوسولوجية للإحاطة بتفاصيل هذه الظاهرة.

Résumé :

Le thème d'étude des crimes de La Falsification d'argent implique sur une importance scientifique particulière, tire sa force des relations et des branchements sociaux construits par les gangs criminels pour atteindre un ensemble des objectifs, le plus important de ces objectifs est de survenir une perturbation dans le système de sécurité économique, ensuite une perturbation profonde dans les marchés de trading de devise (billets de banques), ensuite ils travaillent pour créer des espaces nouvelles pour fournir une occasion des plans du blanchiment d'argent, c'est pourquoi nous avons consacré notre effort d'étude pour l'emploi de nos capacités cognitives et sociologiques pour capturer les détails de ce phénomène .

تمهيد:

تحتل النقود أهمية بارزة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للأمم بشتى أنظمتها، فقد أضحت عنوانا للتقدم والرقي والرفاهية ومظهرا من مظاهر الحضارة الحديثة، والإنسان بطبيعته وغريزته يميل إلى جمعها منذ القدم وكسبها بجميع الطرق حتى ولو كانت بطرق غير مشروعة .

لا شك أن نظرية علم الإجرام القائلة بأن الجريمة ترتكب لسببين المال والجنس¹ أضحت رائدة في هذا المجال لذلك استغل المجرمون التطور التقني والتكنولوجي والرقمي لتطوير أدواتهم الإجرامية ومن ثم تدعيم متحصلاتهم الإجرامية بطريقة رهيبية باستعمال الأساليب الحديثة، ونظرا للتغير الاجتماعي والثقافي الذي مس المجتمعات فقد نتج عنه العديد من المظاهر والمشكلات الاجتماعية التي أثرت في بنائها الاجتماعي والثقافي والاقتصادي، والجريمة كمشكلة اجتماعية لا تخص حضارة دون أخرى بل تمس كل المجتمعات والحضارات الإنسانية دون استثناء، ومع هذا التطور الرهيب فقد أخذت الجريمة أشكالا وأنواعا وتفاوتا في حدتها من زمن إلى آخر ومن بيئة اجتماعية إلى أخرى .

وبما أن الجريمة انتشرت انتشارا مهولا في كامل المجتمعات، فالجزائر كغيرها من البلدان تميزت بظهور الجريمة بأشكالها وأنواعها واختلاف أهداف مرتكبيها، فطموح الأفراد إلى المكانة الاجتماعية المرموقة، وصبوهم إلى إحداث القطيعة بين الفئة الاجتماعية الحالية والفئة الأكثر استقرارا وأريحية بالنسبة إليهم، يؤدي بهم إلى ارتكاب الجرائم، خاصة إذا لم تتوفر السبل المشروعة لذلك، إن إقبال الأفراد على جرائم تزوير النقود من ضمن هذه الجرائم وتدخل في إطار الطموح المتنامي للأفراد، وفي مقالنا هذا تطرقنا إلى أهم عوامل إقبال الأفراد على جريمة تزوير النقود التي أصبحت من مواضيع الساعة وأصبحت من الجرائم التي تعتبر بمثابة هاجس يهدد البناء الاجتماعي ككل لما له من آثار وخيمة على الاقتصاد الوطني والتنمية الاجتماعية بكل أبعادها، كما تضعف الثقة في مؤسسات الدولة، لذلك تخصص التشريعات الحديثة بحماية هذه النقود من كافة أوجه العدوان بأي صيغة كانت في قوانينها الجزائية وصولا إلى تطبيق مبدأ العينية على مرتكبيها بهدف حماية الأفراد الذين تحصلوا على هذه الأموال بكد وجهد من أن تضيع سدى، وقبل التطرق إلى أهم هذه العوامل التحليلية التي يقبل من أجلها الأفراد على جريمة تزوير النقود نتكلم عن ماهيتها أولا، ثم نحاول أن نقدم بعض النماذج التحليلية سواء تعلق الأمر بالجدول

الإحصائية أو الملفات القضائية التي صدر في حق أصحابها أحكاما قضائية تتعلق بجريمة تزوير النقود.

1. جريمة تزوير النقود وخصائصها:

* مفهوم جريمة تزوير النقود:

إن جريمة تزوير النقود ليست مستحدثة في التشريعات الوضعية الحالية، بل يمكن أن نجد جذور التجريم قائمة في القوانين العقابية القديمة، فمثلا كان وفي ظل القانون الفرنسي القديم من المقرر معاقبة مزيفي العملة بالحرق لما يتضمنه فعلهم الإجرامي من مساس بذات الملكية إلا أن هذا الاتجاه المتشدد قد ناله بعض التخفيف في ظل نابليون سنة 1791م أين أصبحت العقوبة خمسة عشر عاما، ثم عدل المشرع الفرنسي عن هذا الاتجاه ليتشدد مرة أخرى في العقوبة مقررا عقوبة الإعدام إذا أنصب التزييف على العملة الذهبية أو الفضية، وعقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة على العملة البرونزية أو النحاسية، بينما كانت الأشغال الشاقة المؤقتة في تزييف العملة الأجنبية . مفهوم التزوير لغة: التزوير في اللغة هو اسم لزور يزور تزويرا وزورا أي الكذب، فيقال زور فلان الكلام أي أبطل الصحيح منه ونسبه إلى الزور، بمعنى الكذب والباطل وزور الكلام زحرفه وموهه، وزور التوقيع قلده² .

وفقها: جاء في القرآن الكريم قوله تعالى: (والذين يشهدون الزور ..)³ والزور هنا: شهادة الباطل وقول الكذب⁴، فيقال كذلك على كل طريقة يستعملها شخص ليغش بها آخر⁵، وهذا المفهوم للتزوير عام وشامل لجميع أنواع جرائم الغش بما في ذلك الاحتيال وإساءة الإئتمان مما حدا بالتشريعات الحديثة إلى تضيق من دائرة هذا المفهوم وقصره على التزوير في المحررات⁶ .

مفهوم التزوير اصطلاحا: يعني التزوير في جرائم العملة " إدخال التغيير على البيانات التي تحملها مما يكون من شأنه الإخلال بالثقة العامة " أو تغيير الحقيقة في عملة صحيحة متداولة قانونا، ورقية كانت أو معدنية، ويشترط أن تكون العملة التي انصب عليها تغيير الحقيقة صحيحة قانونا⁷ ولا يقصد بها النقود القديمة التي خرجت عن دائرة التعامل والتي لا تضمن لها الدولة سعرا محددًا، فالتزوير في هذه الحالة هو مجرد غش يفترض في المشتري أن يتحقق منه .

كما تعد جريمة التزوير من جرائم الغش أو كما يصفها الفقه بأنها من فصيلة الجرائم المخلة بالثقة العامة *contre la foi politique* حيث يجمعها فضلا عن هذا قيامها على تغيير الحقيقة⁸ .

التعريف الفرنسي لجريمة تزوير النقود: يعبر عن التزوير بكلمة ⁹ (Le faux) أي غير مطابق للحقيقة، الملاحظ هو عدم تناول المشرع الفرنسي تعريف جريمة التزوير رغم صدور القوانين الجزائية المتتالية، الخاصة والعامة، التي كان بإمكانها احتواء مفهوم هذه الجريمة، غير أن المشرع فضل الإبقاء عليها خارج إطار النص، حتى يتمكن الاجتهاد القضائي والعلم الجزائي من مواجهة أفعال التزوير في الحالات المعروفة تحديدا ¹⁰، لكن الغالب في الفقه الفرنسي هو تعريف جارسون على أنه: "تغيير الحقيقة بقصد الغش في محرر بإحدى الطرق التي نص عليها القانون تغييرا من شأنه أن يسبب ضررا" ¹¹.

التعريف المصري لجريمة تزوير النقود: يعد التزوير في جرائم العملة "إدخال التغيير على البيانات التي تحملها مما يكون من شأنه الإخلال بالثقة العامة فنصت المادة 202 من ق/ع المصري "يعاقب بالسجن المشدد كل من قلد أو زور بأية كيفية عملة ورقية أو معدنية متداولة قانونا في مصر"، لكن والملاحظ أنه يطلق هذا اللفظ "التزوير" بوجه عام على عمليات اصطناع المستندات ونسبها لأصحابها وكذا غش المستندات بتغيير حقيقتها سواء بالتعديل أو بالإضافة أو بتعريضها للعبث سواء الكشط أو الطمس أو المحو بنوعيه الآلي والكيميائي ¹²، على عكس مصطلح التزييف الذي يطلق بوجه عام على عمليات غش العملات الورقية والمعدنية، وكذلك طوابع البريد والدمغات على اعتبار أنها مستندات ذات قيمة تصدرها الدولة .

أما بالنسبة للمشرع الجزائري فقد أوردت المحكمة العليا تعريفا جاء به القرار الصادر بتاريخ 2003/06/24 انطلاقا عن تمييزه عن التقليد بقوله "أما التزوير فهو تغيير للحقيقة في شيء موجود أصلا إما بإضافة بيان أو حذفه أو محوه".

*خصائص جريمة تزوير النقود:

تتميز جريمة تزوير النقود بخصائص معينة تجعل لها طابعا يميزها عن الكثير من الجرائم الأخرى، ويمكن إيجازها فيما يلي ¹³:

أولا: جريمة التقدم الحضاري، إن ظاهرة تحول الإجرام في العصر الحديث من إجرام عنف إلى إجرام احتيال مقتضاها أن يلجأ المجرم إلى الاستعانة بعقله أكثر من عضلاته في ارتكاب الجريمة، ولعل هذا يبدو أكثر تطورا وانتشارا مع تطور المدينة وانتشار العلوم والفنون ووسائل الطباعة الحديثة وتنوعها، فتزوير العملة نوع من الإجرام المادي الذي تتميز به المدينة عن الريف، بل الذي يتميز به الإجرام في الدولة الأكثر حضارة عنه في الدولة الأقل حضارة .

ثانيا: جريمة ذات طابع ذهني، إذ يتطلب ارتكابها تجنيد مختلف العلوم والمعارف الفنية والصناعية، فهي تستلزم تخصص وفن المصور والطابع والرسام والحفار والسباك وغير هؤلاء من ذوي المهارات الفنية، كما أنها تحتاج لعمليات ذهنية وذكاء ومهارة وخبرة بغير أن يشترط في مرتكبها القوة البدنية ثالثا: جريمة ذات طابع دولي مركب، لعل من أهم ما يميز جرائم تزوير العملة عن غيرها من الجرائم الأخرى هو طابعها الدولي إذ أنها لها من جهة طبيعة الأفعال المكونة لها ومن زاوية طبيعة مساسها بمصالح أكثر من دولة ومن الخصائص العالمية، ما يستوجب النظر إليها نظرة ذات أهمية خاصة في سبيل مكافحتها والعقاب عليها ومتابعة مرتكبيها، فترويج العملات المزورة غالبا ما يتم في بلد آخر أو دول أخرى غير البلاد المصدرة لها، أو دول أخرى غير التي تمت فيها جريمة التزوير حتى يبعد المجرمون الشبهة عن أنفسهم ويجعلهم في مأمن من اكتشاف أمرهم، كما أن ترويج العملات المزورة في بلدان أجنبية يسهل من خداع الناس بها لأنها (العملة) غريبة عنهم ويصعب عليهم التفرقة بين الصحيح منها وهذا عن طريق استغلال المناسبات العامة والدولية .

رابعا: انتشار سبيل المواصلات وسرعتها، إن انتشار سبيل المواصلات وسرعتها بشكل ربط دول العالم بعضها ببعض اقتصاديا وماديا واجتماعيا، كما أن عملة كل دولة أصبحت في العصر الحديث وسيلة مبادلة دولية، ولها أسعار محددة في أسواق العالم، مما يجعل الاعتداء عليها له تأثيره على أكثر من بلد وأكثر من سوق، إن الوظيفة الاقتصادية للنقود من حيث كونها وسيلة مبادلة تتعدى حدود الدولة نفسها ويتواصل تأثيرها خارج الحدود، لذلك فإن جميع الدول تسعى وفي سبيل المحافظة على صحة المبادلات واستقرارها إلى توفير الثقة في نقدها في الخارج، وجعله يتمتع بالتقدير الدولي ولذلك عقدت الندوات والاتفاقات الدولية لمكافحة جريمة تزوير العملة .

خامسا: جريمة مساهمة، حيث يلتزم لارتكابها مجموعة من الأفراد كما تمر عملية تنفيذها على عدة مراحل من إعداد الأجهزة والمواد اللازمة للتزوير ثم تجهيز العملات المزورة وأخيرا عملية ترويجها .

2. الطموح الاجتماعي وعلاقته بإقبال الأفراد على تزوير النقود:

إن الطموح الاجتماعي هو علامة مؤشرة على وجود تنظيم اجتماعي للعلاقات، يجعل من الطبيعي أن يميل الأفراد إلى تبني مشروع اجتماعي، وتبني هذا المشروع الاجتماعي ليس رغبة عابرة يمكن للأفراد الخوض فيها والتخلي عن هذا الخوف في أي لحظة، إنما الواقع يقتضي أمرا آخر فمادام أن المجتمع يقوم على تنظيم يحترم تراتب الفئات أو تراتب الطبقات فذلك يعني

بالضرورة اتجاه كل فرد وكل جماعة للانتظام في الفئة الاجتماعية، والفئات الاجتماعية هي فئات تخضع بالضرورة لتراكم الخبرات، وهذا يعني أن ما يبذله الفرد وما يسعى إلى إقامته من علاقات يكون بالضرورة جزء من هذا الانتظام و أكثر من ذلك، ولكي لا يشعر الفرد بالتهميش والاعتزاز فإنه يعمل على امتلاك الطموح الاجتماعي وهذا الطموح لن يستقيم أمره ما لم تكن لدى الفرد المهارات الكافية لبناء هذا الطموح باستخدام مجموع خبراته السابقة، لأن انعدام ذلك يؤدي به إلى فقدان ارتباطه بالمشروع الاجتماعي المتعلق بتزوير النقود وعلى هذا يتضح لنا الارتباط القائم بين الطموح والإقبال على تزوير النقود، وبالإضافة إلى توظيف الفرد لخبراته الذاتية يستعمل كذلك الرصيد الاجتماعي للفئة التي ينتمي إليها، إذ لا يكفيه توفر الطموح الاجتماعي، لأن الطموح في نهاية المسار استعداد نفسي وتوظيف لما يمكن توظيفه من طاقات وعلاقات فردية، ليكتسب مقابل ذلك الشرعية الاجتماعية التي تفرض عليه أن يكون منتظما في فئة اجتماعية يخدمها وتخدمه، ومطالب بامتلاك علاقات قوية بالحيث الاجتماعي الذي يعيش فيه.

ولا ننسى في هذا السياق أن الطموح الاجتماعي مرتبط بالناحية التقنية إذا حاولنا فهمه من زاوية المشروع الاجتماعي بين المدخل والمخارج الاجتماعية، بمعنى آخر يجب أن نحدد أسباب تشكل صورة الطموح في ذهنه وعلاقة هذه الأسباب بالغايات التي يريد الوصول إليها، وقد درس ذلك إميل دوركايم في كتابه: الأشكال الأولية من الحياة الدينية مشيرا إلى أن الفرد لا يمكنه امتلاك طموح اجتماعي دون معرفة جيدة للوظائف التي تقوم بها مؤسسات المجتمع الذي ينتمي إليه، ذلك أن الطموح يمكن تفعيله إذا ارتفع مستواه إلى صورة مشروع وحينما يكون كذلك يعني أن الفرد قد اكتسب وعيا بذاته .

إذ يسهل له التفاعل مع مكونات الفضاء الاجتماعي بأن يعرف الإطار العام الذي تقوم فيه مؤسسات المجتمع بوظائفها ليحدد هو لاحقا مستويات التدخل الممكنة التي تتيح له التعامل مع هذه المؤسسات دون أن يشعر بالخيبة أو الفشل أو الضياع في فضاء من القوانين والإجراءات التي يجهلها

وهكذا يتبين لنا بوضوح أن الفرد يتفاعل مع مؤسسات المجتمع لأن هذا التفاعل يمثل قوة دافعة نتيجة توفره عن طريق الخبرة والمهارة على هوية اجتماعية ومهنية تحدد لمساعدته أهدافا وأغراض أو اتجاهات، وتعطيه الفرصة للمراجعة والمطالعة واختيار أنسب الوسائل والأدوات التي تسمح له في كل الأحوال بإعطاء مغزى ودلالة لطموحه الاجتماعي، ذلك أنه كلما امتلك العلاقة العضوية

بين دلالات الطموح ومقتضى المشروع كلما كان ذلك بابا مفتوحا أمامه كي يكتسب هوية مهنية توفر له كل الشروط والظروف، التي ترفع مستوى الطموح من درجة التفكير إلى درجة الممارسة اليومية التي تحوله تدريجيا إلى صورة إيجابية للفئة التي ينتمي إليها، وتجعله كذلك يثمن مجهوداته من خلال السمعة والهيبية التي تتوفر عليها هذه الفئة، وهكذا بالتراكم والتواصل بين مختلف الخبرات المكتسبة ليجعل من مشروعه مشروعاً لفئته الاجتماعية، فيتجاوز الضغوط النفسية والاجتماعية ويتواصل بنجاح وتكامل بواسطة الربط بين مهارته وقدراته على التكيف مع المعطى الاجتماعي العام لمجتمعه، وهذا بطبيعة الحال يقتضي من الناحية التقنية توفر الفرد على مجموعة محددة من الإمكانيات التقنية والثقافية، وذلك لأن تبني مشروع الطموح الاجتماعي يتطلب من الناحية الثقافية وجود ميولا ثقافية تعليمية تجعله يسعى ليرفع من مستوى التكوين وإتقان اللغات، وتطبيق التقنيات والإحاطة بأساليب التواصل ومعرفته بتحديد مواقفه داخل المجتمع، فهو بلا شك يعلم بأن المجتمع في نهاية المطاف مجتمع معرفي، يلزم الأفراد اجتماعي بالتوفر دون توقف على عوامل جديدة تضاف طبيعيا إلى ما لديهم من خبرات سابقة حتى يتمكنوا بإبداعاتهم من التكيف مع التغيرات والتحولات الحاصلة في المجتمع، خاصة إذا كان لها اقتضاء تعليمي وتقني، ما يعني في الواقع أنه يجب أن يمتلك القدرة على التعلم في بناء مهارات تقنية ستتحول بالتقادم إلى خبرة فردية وجماعية، وكلما كان الانتقال بالخبرة من الإطار الفردي إلى الإطار الجماعي صحيحا وسليما كلما كشف لنا ذلك عن وجود نوعية واصطفاء قويين للمشروع الاجتماعي، وهذا هو الفارق الموجود بين الطموح الناجح وغير الناجح، وحينما يفشل الطموح فإن ذلك يعني أن اغتراب الحدث للفرد قد يؤدي به إلى الانسحاب من فئته الاجتماعية أو تعرضه لتهميش داخلها، فالطموح على هذا الأساس هو وثيقة انتماء واندماج في الفئة الاجتماعية والتي تمتلك هيبية أكثر وتأثيرا أوسع حسب الفرد، وكلما توسعت دائرة فشل الطموح شعرت قيادات الفئة الاجتماعية بوجود خلل ما تسعى لتغييره أو تجديده .

إن الطموح الاجتماعي وراء كل ذلك يمكن اعتباره أحد أهم المظاهر وراء إقبال هؤلاء الأفراد على جرائم تزوير النقود من حيث أن عملية تزوير النقود هي عملية حركية تعبر عن وجود حركية دينامية لدى مجموعة من الأشخاص الذين يتميزون بطموح كبير للخروج من وضعياتهم الاجتماعية وتجاوزها نحو الحصول على مكانة اجتماعية مرموقة، ولا يمكن الوصول إليها إلا من خلال وجود مال كثير ولهذا فهم يربطون دوما بين عملية تزوير النقود وعملية تبييض الأموال، التي

تعني البحث عن استثمار اقتصادي للارتقاء إلى المكانة الاجتماعية المرموقة، ويلاحظ في الغالب أن مثل هؤلاء الأشخاص حالما يصلون إلى تحقيق هذا الطموح فإنهم يتوقفون عن تزوير هذه النقود التي كانوا يطمحون إلى الوصول إليها .

3. الإغراءات المادية في الحياة المعاصرة كعامل لإقبال الأفراد على تزوير النقود:

تقوم الحياة المدنية على الخصوص باعتماد معايير ومقاييس مادية وهذا لما لها من علاقة مباشرة بتحديد تقسيم الفضاء الجغرافي للأفراد حسب الفئة الاجتماعية، لذا يجد الفرد نفسه في الكثير من الحالات محروما من الامتيازات المادية ويسعى على أساسها إلى توفير بعضها على الأقل، فتجده ضمن طموحه الاجتماعي يعمل بطريقة سوية ومستمرة على توفير الشروط المادية وتحقيقها وفق ما هو سائد في المجتمع بين مختلف الأفراد والفئات فيجد نفسه مضطر للسعي من أجل توفير هذه الشروط والظروف، وكلما قرأها كلما وجد نفسه في حاجة ماسة لتلبية معطيات المزيد من الإغراءات المادية فيميل سلوكه وفكره الاجتماعي إلى البحث عن البدائل، ومن هنا نلاحظ الغالبية من الأفراد تسعى بدرجة أساسية نحو التكيف مع ظروف هذه الإغراءات وتحقيقها بالطرق الممكنة، فالنجاح في ذلك يضمن للفرد إمكانية الاندماج الاجتماعي وتحقيق الهوية المهنية، وتؤثر هذه الإغراءات المادية تأثيرا كبيرا في مستوى وكيفية تحديد مكونات طموحه الاجتماعي، ولذلك نلاحظ هنا أن الفشل في الطموح هو في نهاية المطاف عجز عن التعامل مع مضامين الإغراءات المادية وحسن التعامل معها يعني القدرة على التكيف مع ضغوطات هذه الإغراءات على شرط أن لا يكون فشل أي طموح نتيجة مباشرة للضغط الناجم عن عدم القدرة على التكيف مع الإغراءات المادية، فكثيرا ما نجد الأفراد يستجيبون بسهولة كبيرة للإغراءات المادية فيتجهون مباشرة للبحث عن البدائل لمن خلال السعي لتطوير معارفهم أو العمل من أجل امتلاك القدرة على استعمال بعض التقنيات أو في الاتجاه نحو تعيين ما يمتلكون من قدرات ومهارات تكون بالنسبة إليهم مادة حركية لتحقيق مستوى عال من التفاعل في تواصله الاجتماعي مع الفئات والجماعات والهياكل التي يسعى من خلالها إلى تمكينه من الاستجابة للإغراءات المادية وتمكنه من خلال ذلك من اكتساب شرعية اجتماعية على نجاح طموحه وعلى كون مشروعه الاجتماعي قد فتح له بابا من أبواب الارتقاء في الفئة الاجتماعية أولا ثم في التكيف مع إطار الوظائف التي تسير بها المؤسسات الرسمية في المجتمع ويسعى لكي يحقق ذلك في ظروف طبيعية، ذلك أن الاتجاه العام لمثل هذا الارتقاء يجب أن يسير بالضرورة خارج إطار الصراع

الاجتماعي، فالطموح يقتضي منه ألا يسعى إلى تحقيقه من باب اصطفاء مشروعه على حساب المشاريع الأخرى، وإنما العمل بدرجة أساسية على جعل مساعيه في ذلك تحترم شروط التعامل مع الإغراءات المادية والاجتهاد من أجل تحويل هويته المهنية إلى طاقة طبيعية وسلمية لا تقصي الآخرين ولا تستبعدهم كما لا تفرض نفسها كاتجاه واحد يفرض نفسه باعتباره البديل الاجتماعي الوحيد وبأنه بصمة الهوية الاجتماعية التي يسعى لاكتسابها وتكريسها، لكن المشكل أن نماذج عديدة من الطموح الاجتماعي تحولت بفعل عدم توفر معطيات المشروع إلى صراع اجتماعي مفتوح، وقد شاهدنا في أحداث الضواحي الباريسية سنة 2009 مشاكل الإندماع والانتظام التي أثرت سلبيا في صيرورة تكريس الطموح الاجتماعي للشباب الفرنسي والمهاجر، ورأينا نفس المشكلة بالنسبة للشباب الجامعي في تونس والذين لم يجدوا في نهاية المطاف في مؤسساتهم الرسمية ما يوفر لهم إطارا وظيفيا يتحقق من خلاله طموحهم الاجتماعي، والمشكلة الحقيقية التي يواجهها الكثير هي أن فقدان أو فشل الطموح يؤدي إلى فقدان الهوية، وهذا ما يفسر الكثير في نظريات المخالطة الفارقة التي تعتبر أن فقدان الهوية الاجتماعية يؤدي بالضرورة إلى الانتماء إلى جماعات منحرفة ومجرمة وتبني قيمها السلوكية كتعويض نفسي لما أحسوا به من فقدان لهويتهم الاجتماعية ويبقى على المؤسسات الرسمية في هذا الإطار العمل باستمرار على إيجاد بدائل تعويضية كثيرة لهؤلاء الشباب في حال فشل أو تعذر تحقيق طموحهم الاجتماعي، فالمرافقة تعد ضرورية لأنها توفر إطار تنظيميا وسلوكيا يحول دون تأثير الجماعات المنحرفة في مثل هؤلاء الأفراد الذين يعانون من تبعية الفشل لأن الفئة الاجتماعية لا يمكنها في كل الحالات أن تكون وتبقى الإطار الذي يحمي الفرد ويضمن له نجاحا مستمرا، فهي تقبل على الفرد إن كان هذا الفرد يحقق لها هويتها الفئوية وتتخلى عنه إذا عجز عن ذلك ويبقى مستوى وعي الأفراد الحل الأمثل لمثل حالات الاضطراب والخلل التي يواجهها الفرد في مساعيه الاجتماعية، ولهذا فإن ضبط البعد الزمني لأي جهد يبذل من قبل الفرد - أن يكون له ثقل في العلاقات الاجتماعية - يقلل إلى أبعد درجة من قيمة الفرد في تكيفه مع محيطه الاجتماعي ومع ما تفرضه التطورات المتواصلة من تكيف والتزام، ويسعى الفرد في كل ذلك أن يكون مالكا لزام المبادرة وعارفا بمضامين واتجاهات العلاقات الاجتماعية التي يفضلها تتوزع الأدوار والمكانات وبانتظامها يجد الفرد طريقه وأساليبه في التكون وفق معطيات الحالة الاجتماعية مما يسمح له كذلك بالتكيف مع

معطيات التحول الطبيعي الذي يشهده كل مجتمع، وتبقى مكونات التنشئة من أفضل الوسائل التي يمكن أن تساعد على مواجهة مشكلات الاندماج والتكيف .

4. العلاقة بين الثقافة الإجرامية والإقبال على عمليات تزوير النقود :

إن إقبال الأفراد على عملية تزوير النقود يتطلب ثقافات إجرامية متخصصة للوصول إلى تحقيق الرخاء الاجتماعي المنشود، فبمجرد معرفة خصائص البيئة التي تمارس فيها جرائم تزوير النقود يتأكدون هنا من رد الفعل تجاه أفعالهم، عندئذ يدخلون في تعلم الثقافة الإجرامية ويستجيبون لمبادئها وعندئذ يعرفون متى يعتدون وفي أي مكان ويحددون التوقيت المناسب ويعرفون ما يتطلبه الفعل الإجرامي من معلومات مسبقة ومعلومات عن الحراك الاجتماعي في مكان الجريمة ومستوى توظيف الأفراد وحرمتهم فيها، لذلك فكلما نجحوا في التوفيق بين الثقافة الإجرامية والسلوك الإجرامي كلما خطوا خطوة إلى الأمام في مجال الجريمة المنظمة وحينها تساعدهم هذه الخطوات الإجرامية على تحقيق مشاعرهم، فينمو لديهم رأس المال ويتوسع وتتوسع معه الثقافة الإجرامية فيجدون أنفسهم مضطرين اضطرار الارتكاب جرائم تزوير النقود فالمرحلة التي بلغوها تفرض عليهم ذلك، ولأن المدى قد توسع ولأن العلاقات قد امتدت ولأن الوسائل قد تعددت وتطورت فلا مفر من القيام بهذا الجرم الخطير وذلك تلبية للمتطلبات والحاجات، حيث لا يمكن للإنسان أن ينطبع بمعارف شخصية محددة ما لم يحصل سعي متجانس بين حاجاته والأهداف التي يريد تحقيقها والتي يقتضيها السلوك الإجرامي في هذه المرحلة، ولهذا لا يجب أن نفهم هذا السلوك من قبل بعض الأفراد فعل لا يعرفون عواقبه، بل تجدهم أكثر احترازا ووقاية مما يحيط بهم ذلك أن علماء الاجتماع يتفقون أنه كلما ارتفع الحس الاجتماعي عند المجرم كلما نما عنده مستوى الحيطة والحذر.

5. تحليل بعض جداول إقبال الأفراد على جريمة تزوير النقود:

تحليل الجدول رقم 01:

يبين هذا الجدول أثر التفاوت الاجتماعي بين الفئات في الدفع على جريمة تزوير النقود

المجموع		الدفع لأكثر من مرة		الدفع لمرتين		الدفع لمرة واحدة		الدفع على الجريمة
ن	ت	ن	ت	ن	ت	ن	ت	التفاوت الاجتماعي
20%	06	10%	03	3.33%	01	6.66%	02	مستوى اجتماعي مرفه
23.33%	07	6.66%	02	10%	03	6.66%	02	مستوى اجتماعي ذا رصيد أسري
33.33%	10	13.33%	04	6.66%	02	13.33%	04	مستوى اجتماعي متوسط
23.33%	07	10%	03	13.33%	04	00%	00	مستوى اجتماعي ضعيف
100%	30	40%	12	23.33%	10	26.66%	08	المجموع

يتبين لنا من خلال هذا الجدول أن هناك علاقات تحليلية قوية تبرز لنا من خلال معطيات هذا الجدول، فالنسبة الكبرى قدرت بـ 33.33% وهي التي تمثلها فئة المستوى الاجتماعي المتوسط، حيث نجد أن هذه الفئة تميل إلى ارتكاب أفعال التزوير مرة واحدة بنسبة 13.33% كما يقوم أعضاؤها كذلك بأعمال التزوير لعدة مرات وذلك بنفس النسبة وهي 13.33% وأخيراً نجد المجموعة التي تقوم بالفعل مرتين وذلك بنسبة 6.66%، كما نجد بعد ذلك التساوي عند فئتين اثنتين وهي فئة المستوى الاجتماعي ذا الرصيد الأسري والمستوى الاجتماعي الضعيف يتقاسمان نفس النسبة وهي 23.33%، حيث نجد في فئة المستوى الاجتماعي ذا الرصيد الأسري، حيث الغالب في أفرادها ارتكابهم هذا الجرم مرتين وذلك بنسبة 10,00% تليها بالتساوي بقية أفراد الفئة ممن يقومون بالفعل مرة واحدة في حياتهم ومن يكررونه أكثر من مرتين وذلك بنسبة 6.66%، وأخيراً تأتي الفئة التي تمثل المستوى الاجتماعي

المرفه، وذلك بنسبة 20,00%، حيث نجد أن أفرادهم ممن يقولون أنهم يقومون بالفعل في حياتهم ومن يكرّون أكثر من مرتين يقدرّون بنسبة 10% تليها المجموعة التي تقول أنها تقوم بالفعل مرة واحدة في حياتها بنسبة 06,66% وتأتي أخيراً المجموعة التي تقول أنها تقوم بالفعل مرتين في حياتها وذلك بنسبة 03,33% .

ومنه نستنتج سوسيوولوجيا أن الاتجاه العام الموجود في هذا الجدول يميل نحو وجود التعدد والتكرار في هذا الفعل الإجرامي الخطير، ذلك أن الدخول في هذه الشبكة لن يكون سهلاً والخروج منها لن يكون سهلاً بطبيعة الحال، ومن هنا نلاحظ أن أغلب أفراد هذه العصابات محترفون قائمون على فعل التزوير عن كل رغبة وحرص، ومن هنا لا يختلف الأمر بين أبناء الطبقات الغنية والمتوسطة والفقيرة، وحتى الاتجاه الذي يأتي بعده من حيث النسبة في هذا الجدول يعبر دون شك عن هذه الحقيقة وهم الأفراد الذين يقولون أنهم ارتكبوا الجريمة مرتين، ما يعني سوسيوولوجيا وجود تبعية واسعة في السلوك الإجرامي .

تحليل الجدول رقم 02:

يبين هذا الجدول الارتباط بين نمط الحياة في الضواحي والإقبال على جريمة تزوير النقود

المجموع	نمط الحياة في الأحياء الراقية		نمط حياة تجمعات الضواحي		نمط الحياة المستقلة		نمط الحياة طبيعة التزوير	
	ن	ت	ن	ت	ن	ت		
	08	26.66%	03	10%	03	10%	02	6.66%
	03	10%	02	6.66%	00	0%	01	3.33%
	10	33.33%	03	10%	01	3.33%	06	20%
	09	30%	03	10%	05	16.66%	01	3.33%
المجموع	30	100%	11	36.66%	09	30%	10	33.33%

يتبين من خلال معطيات هذا الجدول أن هناك علاقة قوية ما بين نمط الحياة وطبيعة

التزوير حيث لوحظ أن النسبة الغالبة تمثلت في نسبة 33.33% وهي لفئة الأشخاص الذين تمثلت طبيعة تزويرهم في التزوير الشبكي، حيث أن 20% خصت بالأفراد الذين يجذبون نمط الحياة المستقلة وتلتها نسبة 10% الذين يقطنون الأحياء الراقية، وأخيرا نسبة 3.33% نمط حياتهم تمثل في حياة تجمعات الضواحي، كما لاحظنا من هذا الجدول بأن نسبة 30% هم لفئة الأفراد الذين يزورون لتبييض الأموال حيث أن نسبة 16.66% هم لفئة الأفراد الذين نمط حياتهم تمثل في حياة تجمعات الضواحي، وتلتها نسبة 10% لفئة الأفراد الذين يقطنون في الأحياء الراقية، وأخيرا نسبة 3.33% الذين يفضلون نمط الحياة المستقلة، ولاحظنا أن هناك نسبة 26.66% للأفراد الذين يزورون بغرض السيطرة وهي متقاربة مع طبيعة التزوير لتبييض الأموال، حيث تبين أن نسبة 10% خاصة بالأفراد الذين نمط حياتهم تميز في نمط حياة تجمعات الضواحي والحياة في الأحياء الراقية، وأخيرا نسبة 6.66% للأفراد الذين يفضلون نمط الحياة المستقلة، وفي الأخير لاحظنا نسبة 10% للأفراد الذين تتميز طبيعة تزويرهم بالتزوير المهاري حيث تمثلت نسبة 6.66% للذين يفضلون نمط الأحياء الراقية ونسبة 3.33% للأفراد الذين يميلون إلى نمط الحياة المستقلة .

إن الدلالة السوسولوجية التي تفرزها نسب هذا الجدول تدل على مدى التفاعل بين المتغيرين حيث أن هناك ارتباط قوي بين فئة التزوير وأنماط الحياة، فيتبين لنا بوضوح كبير أن التزوير الشبكي والتزوير من أجل تبييض الأموال يعتبران عاملين مؤثرين بقوة في استحابة مزوري النقود لإجراءات الحياة المادية في تحديد نمط الحياة، فالتزوير الشبكي يتركز على أعلى نسبة مقدرة ب 33.33% وتليها مباشرة فئة التزوير من أجل تبييض الأموال ونسبتها 30% وهو ما يؤكد طبيعة الأسلوب الجماعي في تنفيذ هذه الجريمة بسبب ما ينطوي عليه من علاقة فرايبية قوية أو من خلال عصابة العلاقات العائلية الوثيقة وقد وقفنا على ذلك بوضوح كبير خلال تحليل الملفات القضائية، وتقل أهمية دورا لفرد في تخطيط وتنفيذ هذه الجريمة بحيث نجد أن التزوير من أجل السيطرة قدرت نسبته ب 26.66% والتزوير المهاري ب 10% وهاتان الفئتان تشيران بوضوح إلى دور الفرد خارج إطار الجماعة، كما أننا يمكن أن نقرأ بطريقة متعامدة متجانسة الفئات الأفقية حيث نجد أن الفعل التزويري للنقود في إطار العصابة يهدف إلى تحقيق نمط الحياة على طريقة نظام الأحياء الراقية وذلك بنسبة 36.66%، ثم بعد ذلك تستمر مؤشرات هذه الدلالة من خلال غرض فعل التزوير بتحقيق نمط الحياة المستقلة، وذلك بنسبة 33.33%، وقد سبق لنا وأن وقفنا في كثير من الجداول على وجود ميل نحو تحقيق الانتقال الاجتماعي من فئة دنيا إلى فئة متوسطة أو راقية، وهو ما يعني توفر شرط الحياة المستقلة، لتأتي في الأخير فئة نمط الحياة في أحياء الضواحي وهو ما يعني هنا أن فعل التزوير في مفهوم المزورين هو حركة ثورية يريدون من خلالها تكسير طوق العزلة والتهميش والتدني الاجتماعي.

يتبين لنا من خلال تحليل الجداول السابقة أن هناك انطبعا تحليليا حول الاتجاهات السلوكية الإجرامية لدى الأفراد المقبولون على جريمة تزوير النقود ، وذلك أن أغلبهم يعيشون في وضع اجتماعي غير متكيفين معه ويسعون لإيجاد مخرج تساعدهم على تحقيق وضعية اجتماعية، يجدون من خلال الإجراءات المادية مبررا كافيا للتعبير عن هذا السلوك بشيء من الشرعية، فحينما ندقق في الجداول نجد أن النسبة الغالبة ترجع ميل المبحوثين إلى التأكيد على أن هناك علاقة قوية بين الإجراءات المادية وإفراط الطموح وإقبال الأفراد على جريمة تزوير النقود، كما أننا من ناحية أخرى نقف على وجود وعي بنهايات الفعل الإجرامي، فهم في الوقت الذي يسعون لتحقيق طموحاتهم عن طريق الفعل الإجرامي وأنهم يسعون لتفادي الإجراءات العقابية، كما أنهم بالمقابل يعيشون تحت ضغط التفاوت الاجتماعي، الذي جعل فارقا كبيرا بين الفئات الاجتماعية مما

جعلنا نلاحظ أن هناك فعلا استحابة سلوكية واجتماعية للإغراءات المادية كسبيل يرونه شرعيا ومبررا للخروج من وضعية اجتماعية يرفضونها، ولا يقبلون بها كميراث اجتماعي نشئوا في ظله لكن طبيعة علاقاتهم الاجتماعية وما يترتب عليها من تعاملات خارج إطار الفئة الاجتماعية، جعلهم يفرطون في السعي لتحقيق طموحهم الاجتماعي لتجاوز وضعياتهم الاجتماعية، الأمر الذي يسمح لنا بالقول أن غياب الانتظام بين العوامل الأسرية والشخصية والعوامل الاجتماعية التي يعيش فيها أفراد هذه الفئات جعلهم يتأثرون سلبا بنمط الحياة المعاصرة، والذي دفع بهم إلى تبني سلوكيات إجرامية دفعتهم إلى ارتكاب جرائم تزوير النقود، كما نرى نحن أن هؤلاء المجرمين حتى ولو حققوا نمط حياة أسرية تستجيب لطموحهم الاجتماعي فإنهم مع ذلك سيستمرون في متابعة جرائمهم وهذا تأكدنا منه من خلال إجابات الباحثين مؤكدين أن نمط التربية داخل الأسرة هو الذي يدفع الأبناء على الانحراف والإقبال على هذه الجريمة، ومهما حققوا من أرباح وطموح وارتقاء اجتماعي فإن أصل التربية الأسرية التي تلقوها تبقى هي المحدد الأساسي في ضبط سلوكياتهم .

6. تحليل نماذج من الملفات القضائية لعوامل إقبال الأفراد على جرائم تزوير النقود:

الملف الأول: تحليل أساليب تزوير النقود وطرحها للتداول من قبل عصابة العامرة وتيبازة (ولايتي عين الدفلى وتيبازة)

1. الفضاء الجغرافي: يعتمد المتهم الرئيسي على تقنية التبادل الجغرافي في ارتكاب الجريمة وطمس معالمها، فالحياة الاجتماعية للمتهم الرئيس وأعوانه، إذا المتهم إختار لها مكان اجتماعيا في مدن الضواحي وهي منطقة العامرة بعين الدفلى، حيث تتميز هذه المنطقة بالنشاط الفلاحي فقط، ولا توجد بها مراكز تجارية ولا أسواق ولا محلات للتبادلات المالية، في حين إختار أعوانه منطقة تسالة المرحجة بئر توتة لكونها محاطة بالعديد من المناطق الصناعية والتي يكثر فيها النشاط التجاري والمبادلات المالية الكثيفة، فعمد إلى تحويل مقر سكنه بها إلى ورشة كاملة لتزوير النقود حيث يسهل عليه لاحقا توزيعها بكثافة من دون أن يجلب انتباه أي أحد نحوها، ولهذا باشر ببعض الأعمال التمويهية في منطقة الساحل الغربي حيث ييعد اهتمامات رجال الأمن بمنطقة نشاطه الرئيسية ولكنه وقع في خطأ ترتيب شبكته الإجرامية حيث وقع في سهو التسوق الكثيف، فحينما قصد مدينة القليعة وبعض الأحياء المجاورة صار يقتني السلع بطريقة مريبة بعثت في التجار الشك لأنه يقوم بسلوك غير طبيعي ويتسوق مشبوّه، ولم يطرأ في البداية في ذهن التجار أن

الأوراق النقدية مزورة، وإنما احتاروا لميله الكثيف لإقتناؤه العدس والحمص واللوبياء بكثافة، ظنا منهم أنه شخص مشبوه جاء خصيصا ليتزود بالمواد والمؤن الغذائية لصالح الجماعات الإرهابية المتواجدة بجمال الأطلس البلدي، ولهذا انتبه بائع العطور للطريقة المتردة في التسوق والاقتناء وشعوره بتصرفات قلقة في محيط تحركه، فتشاور مع أهل الحي فألقوا القبض على ابن أخته الذي كان يرافقه للتأكد من طبيعة هذا السلوك .

لهذا لم يتم التأكد من جريمة تزوير النقود إلا لاحقا، وهذا ما يؤكد لنا أن سلوك الإنفاق الكثيف في البيع والشراء يعود إلى خبرته السابقة في ترويج العملة المزورة، حيث إعترف لاحقا أنه وطيلة أربع سنوات كاملة كان ينشط في راحة كبيرة في أسواق الجملة (سوق بوفاريك، والبلدية، وتيجلابين، وأخرى لم يذكرها)، ولهذا فما وقع بمدينة القليعة لا يتعلق إجراميا بترويج نقد مزور على عادته وإنما لتصفية ما بقي من مخزون الأوراق المزورة التي بقيت في حوزته ولا تشكل حسب تقرير الأمن رصيда ضخما.

2. الهرم السنّي: لقد تمثلت إسهامات المتهم الرئيس في توزيع المهام والإجراءات الإجرامية على هرم سنّي تسلسلي، فجعل الورشة التي يشرف عليها بنفسه تحركها عناصر متقدمة أو طاعنة في السن، فمن حيث الخبرة لديهم من المهارة ما يمنع تسريب أي ورقة مزورة خارج إطارها المرسوم كما أنّ المهام تنجز كلها دون إخلال كما يضمن بقاء هؤلاء الكبار في السن في مكائهم لأنهم من حيث العلاقات الاجتماعية لا يحتاجون إلى تحركات كثيفة خارج الورشة، في حين أنه أثناء المعاملة التزويرية القائمة على الترويج يتجه نحو الدمج بين فئات الهرم السنّي فهو من يقود السيارة أثناء الترويج لكونها مسروقة ووثائقها مزورة ويجلس جانبه والدته الطاعنة في السن حتى يضمن احترام رجال الأمن لها، ولا يلزمونه بالتوقف لمراقبتهم، ويجلس في الورااء أبناء أخته الشبان الذين يقومون بترويج النقود المزورة عن طريق شراء السلع وتخزينها في السيارة، ومن هنا فإن افتضاح الشبكة هو من الناحية التقنية دليل على نقص الخبرة عند الشبان، الذين وجهوا لشراء السلع لأن القائد فضل هذه المرة رعاية مسألتين دفعة واحدة، إبعاد الشبهة عن السيارة المسروقة خاصة عن رجال الأمن وثانيا إعطاء حماية ومراقبة للشبان الذين كلفهم بترويج النقود، لكن مع هذا وذاك نرى بأن المتهم الرئيس نجح بالفعل طيلة أربعة سنوات كاملة من توظيف مختلف الفئات العمرية للتغطية على جرائمه، وهذا ما جعله يوسع دائرة الترويج جغرافيا، ويحتمل أنّ الشبكة أوسع مما صرح به، ذلك أن الوصول إلى بوفاريك يعني التوغل في الأسواق المشبوهة، وكذا في ولاية

الجزائر(D15)بالإضافة إلى ارتباط سوق تيجلابين بأكبر شبكات التزوير بسطيف وعنابة وميلة وهو ما جعل عمر الشبكة يطول بهذه الطريقة .

3. العلاقة القرابية: كعادة الجريمة في مثل هذه الأصناف من إدارة شبكة الجريمة المنظمة فإن المجرمين المحترفين يميلون دائما إلى الاعتماد على نموذج العائلة الإجرامية، وفي هذا الملف اعتمد المتهم الرئيس على أفراد أسرته بما فيهم والدته الطاعنة في السن التي كانت طرفا في هذه الشبكة، وسبب إدراج امرأة في هذه السن ضمن هذا العمل إنما يهدف بالدرجة الأساسية إلى إحداث تأثير معنوي وأخلاقي في بقية أفراد الأسرة، كونها تمثل قيمة أخلاقية ومصدرا معنويا يجعل الجميع يقف أمام هذه الوضعية بأحد الموقفين دون سواهما، إما الانخراط والاندماج في عمل الشبكة الإجرامية والاستفادة من الربوع، وإما عدم الانخراط وعدم التبليغ، وفي حالة الضغط المتابع في هذه القضية وهو المتهم الرئيس انقسم أفراد الأسرة إلى موقفين متعارضين حسب ما رأينا، حيث أن هنالك من توبعوا بتهمة عدم التبليغ، ولكن مع كل ذلك نجح المتهم الرئيس في أن ينسج خيوطا داخل أسرته ضمنت له على مدى أربع سنوات كاملة من العمل والتزوير والترويج، دون أن يتلقى ضغوطا أو مراقبة ودون أن يفقد ثقة الزبائن والتجار الذين يدفع لهم نقوده المزورة، كما أن الانغلاق على الوسط الأسري يسمح لهؤلاء المجرمين بالتحكم في الربيع وفي عدم إشراك عناصر أجنبية، يمكن أن تتحول في أي لحظة إلى عنصر تهديد، وتوصل بذلك إلى خلق شبكة استثمار عائلية ساعدت في إنشاء هذه الإمبراطورية التي تجاوز فضاؤها الجغرافي أكثر من أربع ولايات .

4. الثقافة التقنية المتخصصة: يتبين لنا من خلال الحثيات التفصيلية للقضية أن الشبكة تتمتع بمستوى ثقافي تقني احترافي، بالرغم من وجود عجز طاعنة في السن، إلا أنها استفادت رفقة بقية أفراد الجماعة من إجراءات تكوينية، تسمح لها في نهاية المطاف بالإشراف الناجح على ورشة التزوير في تسالة المرجة، حيث فهمنا من خلال تصريحات المتهم الرئيس أن الشبكة تملك كل آلات النسخ والطباعة والتقطيع كما تملك مخبرا كيمائيا يتضمن كل المواد المستخدمة في تزوير النقود، وقد صرح المعني كذلك بأن لديه اتصالات مع مراكز وهيئات خاصة تشتغل في مجال الإسترداد الإلكتروني وهو ما يعني من الناحية الإجرامية تهيؤ الدائم لتقديم طلبيات من آخر إبداعات الإنتاج الإلكتروني والورقي الذي يريد التزود به لوسط أفكاره في مجال التزوير وترويج النقود المزورة.

هذه الثقافة التقنية العالية لها وجه إجرامي آخر ينطوي على خطورة أمنية كبيرة جدا وهو خلق التمايز بينه وبين بقية جماعات التزوير، حيث سيحدون أنفسهم في خطر المداومة والمتابعة، ذلك أن ما يروجون له يمكن أن يفتضح وينكشف أمره، وعندئذ يتخلص من هذه الجماعات ويخلوا له الجو لوحده، فيسيطر على أسواق التزوير بمفرده دون أن يحصل له ما حصل لغيره وهذه نتيجة من نتائج المهارة التقنية، ونشير مرة أخرى أن خطأ القبض عليه وعلى عصابته لم يكن تقنيا وإنما إجرائيا، وهذا يعيدنا إلى التأكيد بأن ما أشرنا إليه سابقا إلى أهمية دور الإلتقان التقني في جرائم التزوير للتمويه من جهة ولفرض سيطرة انفرادية تقصي الآخرين وتبقي الأقلية وحدها تصول في الميدان.

الملف الثاني: تحليل أساليب تزوير النقود وطرحها للتداول من قبل عصابة برج الكيفان العابرة للولايات (ولاية المدية، ولاية سطيف، ولاية مستغانم، ولاية تيبازة، ولاية الجزائر)

1. الفضاء الجغرافي: تتميز عناصر هذه المجموعة بكونها تنسج نسيجاً خاصاً فيما يتعلق بنقل الخبرات عبر فضاء جغرافي واسع، التي اتخذت من منطقة برج الكيفان بولاية الجزائر نقطة المركز في إدارة نشاطاتها الإجرامية وتوسيعها على مدى جغرافي واسع عبر العديد من الولايات، فالمجموعة توزع نفسها على فضاء ممتد شرقا وغربا من مستغانم إلى سطيف ومن قصر البخاري إلى تيبازة وهو ما سمح للمجموعة من النشاط لسنوات طويلة دون انتباه مصالح الأمن، ودون الشعور بالمضايقة حتى إن تركيزهم الجغرافي الواسع سمح لهم بإنشاء عدة مخابر وعدة أوكار للتخزين، وهذا الأمر صعب من مهة مصالح الأمن وجعلها معقدة لأنها كانت كل مرة تعود إلى السيد النائب العام قصد إصدار أوامر جديدة بتحديد دائرة الاختصاص وهذا التمديد، كما سمح من جهة أخرى بمتابعة خيوط المجموعة الذي سبب متاعب لمصالح الأمن وجعلهم يواجهون تهديدات متنوعة، لكن مع ذلك تبين أن الشبكة كانت كلما امتدت جغرافيا وتوغلت كلما أصبحت قوية ومتشابكة وأصبح الوصول إلى تفكيكها صعب ولهذا نعتبر أن الذكاء الإجرامي تم استغلاله وتوظيفه ضمن البعد الجغرافي بإحكام كبير.

2. الهرم السنّي: يبدو من خلال تتبع أعمار عناصر المجموعة كلهم يفوقون سن 20 سنة إلى غاية أكبرهم 61 سنة، وهذا التنوع في الهرم السنّي في الواقع هرم تقني يخضع لخبرة طويلة في مجال المخالفات الإجرامية، وقد لاحظنا في هذا النوع الهرمي عدم وجود العنصر النسوي وقد تم تأمين ذلك من خلال توزيع المهام حسب مستوى الهرم السنّي، فالقمة الأصغر سننا هي الأكثر تنقلا

وكانت تمتلك سيارات تستخدمها وتقوم بالتمويه باستعمال موقف فندق سوفيتال، وموقف فندق الماركيز في حين أن كبار السن هم من يقومون بالإشراف على تسيير مخابر تزوير النقود والعمل على وضع المخططات التي يتمكنون من خلالها من إدارة العمليات بكل إتقان وحزم، ولهذا فملتهم الرئيس الذي يقيم في برج الكيفان هو من ينظم عمليات التزوير والتوزيع وشبكات التلقي التي تضمن السيطرة على شبكة سوق توزيع العملة، كما أنه هو من يشرف على تحديد الرزم الخاصة بالأوراق السوداء والتي تتحول بعد غسلها إلى أوراق مهيأة للتداول، ولهذا فالتوزيع الهرمي في هذه المجموعة توزيع ذكي ويتبع نظام تحديد المسؤوليات والمهام، وهو الإجراء المعمول به في الجماعات الإجرامية المحترفة .

3. العلاقة القرابية: لا توجد قرابة دموية قوية ولكن مع ذلك توجد قرابة العصبية والمساكنة، فعناصر مجموعة الوسط نشأت في حي باب الواد منذ سنوات طويلة، واستطاعت أن تكوّن لنفسها علاقات عصبية خلقت بينهم تعاطفا وتضامنا وامتلاكا لقيم المساكنة والعيش المشترك، هذا العنصر كان حالما في خلق وحماية النواة الأساسية على مستوى منطقة الوسط وقد سمحت العلاقات العضوية المتينة في شكل نظام عصبي، حتى تتمكن هذه المجموعة من أن تقيم علاقات عائلية وزيارات حميمة سمحت لهم لاحقا من إنشاء النواة الثانية على مستوى برج الكيفان، ويبدو من حيثيات القضية أن العصابة لديهم رصيда قويا في مجال التخطيط لتدبير الجريمة وتنفيذها، والعمل قدر الإمكان للانفلات من العقاب والمراقبة، وهذا ما خلق صعوبات في تحريات الأمن واستقصائهم وهذا يرجع بدرجة أساسية إلى أن نواة العشرة العائلية المختلفة سمحت بتكوين دائرة للسير المشترك، الذي من خلاله تتحدد رموز التواصل والاتصال وإدارة الشبكة وطنيا ودوليا، وعلى هذا الأساس فإن مستوى القرابة وإن كان غير دموي إلا أن طابعه العصبي حوله إلى جهاز دموي بمختلف مراحل إنجاز الأفعال الإجرامية .

4. الثقافة التقنية المتخصصة: تتميز كل عناصر المجموعة بمستوى عالي من الثقافة التقنية شرقا وغربا ووسطا، ودليل ذلك مهارتهم الكبيرة في إدارة مخابر التزوير والحصول على كل مواد التركيب الأساسية، والتي عثر عليها في مخزن برج الكيفان، كما تم اكتشاف مجموعة من الآلات الإلكترونية الراقية التي تستخدم في إنجاز أدق مهام التزوير، وهذا التوفر يدل على وجود تكوين مسبق إلكترو-تقني يسمح معرفة كل العلامات الفاعلة في تكنولوجيا التزوير، من حيازة الأوراق السوداء بالإضافة إلى برمجة عملية التزوير عن طريق أدق العمليات الإلكترونية، وهذا ما يجعل المجموعة مرة

أخرى توزع المهام التقنية حسب ثقافة كل عضو وحسب خبرته العمرية التي سمحت لهم في نهاية المطاف بتزوير كميات كبيرة فاقت المليار سنتيم، وتم نقلها وتوزيعها في عدة مرات دفعة واحدة وفي مناطق متعددة، كما يبدو لنا أن ثقافتهم مكتسبة عن طريق احتكاك دولي حيث أن أكبر المبالغ التي عثر عليها عندهم، هي مبالغ تتضمن العملات الأجنبية حيث يمتلكون فروعاً خارج الوطن يصدرون لها كميات ضخمة من الأموال المزورة، وهذا يدل على المستوى الرفيع للاحترازية الإجرامية لكل عناصر المجموعة والذين حولوا مخابريهم إلى ورشات مصرفية وقد أصيبت مصالح الأمن بالذهول لحجم ونوع ما صادروه من ورشة برج الكيفان عند المتهم الرئيس والذي كان يدل حجمها على حجم الزبونية التي تتعامل مع هذه المجموعة وعلى أكبر شبكة توزيع وطنياً ودولياً .

استنتاج تحليل الملفات القضائية:

يتبين لنا من خلال ما مر بنا من محتوى الملفات الإجرامية المتعلقة بجرائم تزوير النقود وما وقفنا عليه من تحليل للمحتوى المركز على الفئة السنوية والثقافة التقنية والعلاقة القرابية والفضاء الاجتماعي، مدى قوة العوامل السوسولوجية التي تتدخل في تحديد الخلفيات الاجتماعية والنفسية لشبكات تزوير النقود، وتبين لنا مدى خضوع كل المتورطين في هذه الجريمة لضغط الإجراءات المادية الناجمة عن التفاوت الاجتماعي الكبير بين الفئات الاجتماعية، حيث يطمح هؤلاء إلى تحقيق ترقية اجتماعية ورفاه طبقي يمكنهم من تغيير نمط معيشتهم وأسلوب حياتهم، وهذه المعطيات تنعكس بدرجة أساسية ضمن ما أشرنا إليه أن الإجراء المتعلق بتزوير النقود لا يمكن أن ننظر إليه بأنه إجراماً خاصاً ينطوي على فلسفة متميزة، ولكنه في نهاية المطاف يعكس بوضوح أن طموحهم الاجتماعي لم يكن قائماً على قواعد اجتماعية نظيفة، وإنما جاء استجابة لرغبة خاطئة في التعاطي مع الإجراءات المادية للحياة الاجتماعية اليومية، ومن هنا وبالنظر إلى كل المعطيات التي وفرتها لنا الملفات نرى بأن العلاقة قوية بين فرط الطموح الاجتماعي والسقوط في الإجراءات المادية التي لا يستطيعونها وبالتالي تنتهي بهم المغامرة غالباً في السجن .

كما تبين لنا من خلال تحليل الملفات على أن الاتجاه السائد فيها يتوازى مع الاتجاه السائد في تحليل الجداول للمعطيات التي إستقيناها ميدانياً، أي أن هناك تأكيد قوي بالمعطيات على أن أغلب الأفراد الذين استغلوا في ترويض النقد المزور لم يتمكنوا في حياتهم الاجتماعية من تحقيق تأقلم نفسي اجتماعي ولا تكيف مهني ثقافي مع معطيات الحياة الاجتماعية المعاصرة، حيث لاحظنا بوضوح أنهم غالباً ما ينسحبون من الأحياء والمدن التي يعيشون فيها ويعودون إلى

موطن آبائهم وأجدادهم ليحققوا تكيفا أنيا مع هذه البيئة ليروّجوا ما لديهم من نقد مزور وعليه فإننا نعتبر أن هذا الانسحاب من المدن التي يعيشون فيها والعودة إلى موطن آبائهم وأجدادهم هو دليل كاف وواف على أن التأقلم مع حياة المدن الكبرى خلق لهم مصاعب جمة خاصة من حيث عجزهم على الارتقاء في السلم الاجتماعي، فهم يجدون أنفسهم ثابتين غير متحركين إزاء ما يجري حولهم من تغير اجتماعي سريع .

أما من حيث الخصائص السوسيو ثقافية وعلاقتها بإقبال الأفراد على ارتكاب هذه الجريمة، فقد وجدنا أن أغلب المتورطين في هذه الجريمة يسكنون ضواحي المدن، ويحتكون بالواقع الاجتماعي للحياة الاجتماعية للمدن، ويتفاعلون مع واقعها المادي، فيجدون أنفسهم عاجزين على التكيف وتحقيق التأقلم من حيث ما يكتسبون وما يتوفرون عليه من ثقافة اجتماعية وانتماء فقوي اجتماعي ومستوى حياتي مدني ضعيف، ومن محدودية الأفق الاجتماعي و عدم القدرة على التعاطي مع تكنولوجيا التعاملات المدنية، وكذا محدودية مستوياتهم التعليمية، لذلك فهم يجدون في هذه الخصائص السوسيو ثقافية تأييدا لهم في وضعهم الاجتماعي، لذلك فهم يسعون للانقلاب عليها والخروج من دائرتها يمثل هذه التصرفات الإجرامية، ومن هنا نشير بأن المعطيات السوسيو ثقافية للملفات القضائية التي درستها تبرز للقارئ وجه الاتفاق بين التحليل السوسولوجي للجداول و التحليل الموازي له في الملفات القضائية .

الخاتمة:

إن الدراسة تنطوي دون شك على أهمية بالغة من الناحيتين السوسولوجية والأمنية، فهي تعالج قضية من أخطر القضايا التي انتشرت في مجتمعنا بطريقة مهولة وخطيرة، فقد امتدت وانتشرت بطريقة لم يسبق لها مثيل في تاريخ بلدنا، وهذا يستدعي تأملات علمية ودراسية واسعة في أسباب ودوافع ومكونات هذه الظاهرة، مما يجعلنا نحن اليوم ندعي بأننا وصلنا إلى تقدم جهد علمي يمثل رصيда علميا تحليليا للدراسة، خاصة ونحن نشهد نقصا ملحوظا في الدراسات الاجتماعية لهذه الظاهرة بالرغم من خطورتها وأثرها الكبير في تحقيق الاستقرار والتوازن الاجتماعي في مجتمعنا، وما تمثله من خطر محدد بالاقتصاد الوطني ستجعله دون شك بغوص في الحضيض إذا استمر بهذه الوتيرة في مواجهة هذا الجرم الخطير والانتهاك الفاضح لمكونات وقدرات الاقتصاد الوطني، وعلى هذا الأساس فقد بنينا الإطار التحليلي والنظري للمقال بالطريقة والكيفية التي تسمح لنا بالإقبال على الدراسة بكل ثقة وتخصص والعمل على استخراج كل المعطيات المتعلقة بالأصول الإجرامية لهذه الأفعال الخطيرة، فلا يكفي أن نقف على طبيعة الفضاء الجغرافي والمهم العمري والثقافة التقنية المتخصصة ولا العلاقة القرابية فقط، بل سعينا وراء ذلك إلى استخراج أهم مكونات الفكر الإجرامي الجماعي وكيف يسعى من خلال جرائم تزوير النقود إلى تدمير كيان الجماعة والإضرار بالمصالح العليا للبلد، فالتأمر على الوحدة النقدية للبلد هو تأمر على الوحدة التاريخية والجغرافية للجزائر، وهو ما يجب الاهتمام به من الناحية الاجتماعية لاستخراج مكونات الظاهرة من كل أوجهها ومناحيها المختلفة .

قائمة المراجع:

- ¹ خالد سليمان: جريمة تبيض الأموال، جريمة بلا حدوددراسة مقارنة، ط 2004، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس لبنان، 2004، ص 112.
- ² ابن منظور: لسان العرب المحيط، قدم له: الشيخ عبد الله العلايلي، إعداد وتصنيف: يوسف خياط، دون طبعة، المجلد الأول، دار اللسان العربي، بيروت، دون تاريخ، ص(755-760).
- ³ سورة الفرقان، الآية 72.
- ⁴ ابن منظور: لسان العرب، دار لسان العرب، بيروت، 2/ 63.
- ⁵ جندي عبد الملك: الموسوعة الجنائية، الجزء الثاني، ص 341.
- ⁶ المحامي محمد عقاد: جريمة التزوير في المحررات، مطابع الهيئة المصرية العامة، 1993، ص 394.
- ⁷ الدكتور صبحي العطار: جرائم الإعتداء على المصلحة العامة، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1993، ص 299.
- ⁸ الدكتور أحمد خليفة الملط: الجرائم المعلوماتية، دار الفكر الجامعي، 2006، ص 50.
- ⁹ petit Larousse illustré – 1986.
- ¹⁰ القاضي فريد الزغي: الموسوعة الجزائية (الجرائم الواقعة على الثقة العامة : التقليد، التزييف، التزوير)، الطبعة 3، المجلد 12 الجزء 1، دار صادر بيروت، 1995، ص 329.
- ¹¹ E. Garçon. Code pénal annoté art 145/147. N°19.
- ¹² د. يوسف الأبيض: التزييف والتزوير بين الحقيقة والقانون، ط 2006، دار المطبوعات الجامعية، ص 81.
- ¹³ المستشار فرج علواني هليل: جرائم التزييف والتزوير، دار المطبوعات الجامعية، 2005، ص 17.